

الجهود المغربية تسهم في تراجع معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المغرب تستهدف المواطن الأفريقي أيضا وتحترم حقه وحرية سواء في العيش في المغرب أو في اختيار الهجرة بطرق قانونية.

وأحبطت السلطات المغربية خلال العام الجاري حوالي 25 ألف محاولة للوصول إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق، كما تم تفكيك 50 شبكة لتفريب البشر أي بزيادة بحوالي 73 بالمئة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حسب مصادر الداخلية المغربية. ويطالب المغرب بدعم مالي ولوجستي من الاتحاد الأوروبي ليتمكن من مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت مصدر قلق لبلدان ضفتي البحر المتوسط ويؤكد المغرب أن قيمة الدعم الذي يحصل عليه حاليا ليست كافية في مواجهة تنامي أعداد الأفرقة الراغبين في الوصول إلى أوروبا. وخضص الاتحاد الأوروبي منذ 2014 مبلغ 232 مليون أورو عبر مختلف الصناديق لدعم المبادرات والأعمال التي تزوم حل ملف الهجرة بالمغرب، ما يجعله ضمن البلدان الأكثر استفادة من المساعدات الأوروبية، وحددت "إسبانيا حوالي 26 مليون أورو لتزويد وزارة الداخلية المغربية بأسطول من المركبات لاحتواء أزمة الهجرة غير الشرعية"، وذلك بعد أن وافق مجلس الوزراء الإسباني على هذا الإجراء، الجمعة الماضي.

وأكدت مصادر مطلعة أنه بدعم مالي ولوجستي من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، نشر المغرب قواته الأمنية لاحتواء ضغوط الهجرة على أوروبا، كما اعتبرت حكومة مدريد المغرب شريكا استراتيجيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، إقرارا بدوره الحيوي في الحد من هذه الظاهرة. وتعدت المفوضية الأوروبية بتقديم مبلغ 140 مليون أورو للمغرب من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وقد شرعت الحكومة الإسبانية بمباشرة عمليات شراء المعدات والوسائل اللوجستية اللازمة من أجل التحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو إسبانيا وتحويلها إلى المغرب، لمساعدته في الحد من تدفق المهاجرين. ويكثف الاتحاد الأوروبي مساعداته للمغرب، باعتباره أحد الشركاء الرئيسيين له، وأشارت اللجنة الأوروبية أنه على "المغرب والاتحاد الأوروبي العمل معا على رفع التحديات المطروحة عليهما في الوقت الراهن، وأنه باستطاعتكما محاربة شبكات الهجرة، وإنقاذ الأرواح ومساعدة الأشخاص المحتاجين".

وتحظى الرباط بمساندة إسبانيا نظرا لأهمية الدعم المالي واللوجستي للتصدي للهجرة غير النظامية، وقد وأوردت وكالة "أوروبا بريس" الإسبانية أن المغرب سيتسلم قريبا 750 مركبة وطائرات دون طيار لمراقبة الحدود، حذد عددها في حدود 15 طائرة، إضافة إلى سيارات للإسعاف وموارد أخرى. ويتوجه المهاجرون إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق من المغرب إلى إسبانيا بعد أن تم تضيق الخناق عليهم في الجهة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من حوادث الغرق. وأوضحت منظمة الهجرة الدولية أنه خلال العام الجاري، غرق 208 مهاجر انطلقوا من المغرب نحو إسبانيا، في حين غرق 150 مهاجرا انطلقوا من تونس قاصدين جزيرة صقلية.

وأكدت معطيات جديدة لمنظمة الهجرة الدولية، تراجع عدد المهاجرين غير النظاميين الذين لقوا حتفهم في البحر المتوسط، إلى 844 مهاجرا إلى حدود شهر أغسطس من عام 2019 الجاري، في حين بلغ عدد المهاجرين الذين هلكوا خلال 2018 بينما كانوا يحاولون عبور المتوسط نحو الضفة الأوربية 1541 مهاجرا. وارجعت منظمة الهجرة الدولية، أسباب عبور غالبية المهاجرين الذين لقوا حتفهم، والذين يخسرون من دول أفريقيا جنوب الصحراء، إلى المعدلات العالية من الفقر الذي يشمل وضعية المعيشة والتعليم ومستوى الرعاية الصحية وغيره من ضروريات العيش اليومية، كما تنتشر هناك النزاعات التي تقودها ميليشيات وفصائل مسلحة تسعى للسيطرة على الثروات هناك.

وأعلنت سلطات المنطقة الصغيرة الواقعة في الطرف الجنوبي من إسبانيا الخميس أن المحكمة العليا قررت رفع الحجز عن السفينة بعد الحصول على تعهد خطي من طهران بعدم تسليم حمولتها إلى سوريا. وقال في تصريح نقله موقع تابع لشبكة التلفزيون الرسمي إن "وجهة الناقلة لم تكن سوريا (...) وحتى إن كانت تلك وجهتها، فإن المسألة لا تعني أحدا". وبعد قليل على هذه التصريحات،

إلى سوريا في خرق للحظر الأوروبي المفروض على هذا البلد، وهو ما نفته إيران مرارا. وأتهم وزير العدل الأمريكي في المذكرة الناقلة بالضلوع في مخطط للوصول بطريقة غير قانونية إلى النظام المالي الأمريكي بهدف دعم شحنات غير شرعية من إيران إلى سوريا يرسلها الحرس الثوري الإيراني. ولم يعرف ما إذا كانت واشنطن طلبت من سلطات جبل طارق تنفيذ مذكرة مصادرة السفينة بينما تقوم إيران بتغيير علمها واسمها وإرسال طاقم جديد لتبحر مجددا. واعترضت سلطات جبل طارق السفينة التي تحمل 2.1 مليون برميل من النفط الإيراني واحتجزتها في الرابع من يوليو للاشتباه بنقل حمولتها



المغرب ينجح في احتواء ضغوط الهجرة على أوروبا

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - انخفض عدد المهاجرين النظاميين الذين تدفقوا إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق، إلى حدود 13 أغسطس الجاري، 39 بالمئة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ليصبح مجموع الوافدين 18 ألف مهاجر غير نظامي، ما يعني حسب بيانات رسمية، أن حكومة مدريد تقترب من هدفها المتمثل في الحد من الهجرة غير الشرعية بمقدار النصف خلال العام 2019. وأكدت وكالة حماية الحدود الأوروبية "فرونكس"، عبر موقعها الإلكتروني، أن معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، انخفضت في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بنسبة 30 بالمئة مقارنة بعام 2018.

وذكرت "فرونكس" أن عدد المهاجرين غير الشرعيين بلغ 54300 مهاجر، وارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين عبر طرق الهجرة الرئيسية في أوروبا، في شهر يوليو 2019، بنسبة 4 بالمئة، مقارنة بشهر يونيو الماضي ليلعب عددهم نحو 10500 مهاجر.

وأكدت مصادر مطلعة أنه بدعم مالي ولوجستي من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، نشر المغرب قواته الأمنية لاحتواء ضغوط الهجرة على أوروبا، كما اعتبرت حكومة مدريد المغرب شريكا استراتيجيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، إقرارا بدوره الحيوي في الحد من هذه الظاهرة. وتعدت المفوضية الأوروبية بتقديم مبلغ 140 مليون أورو للمغرب من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وقد شرعت الحكومة الإسبانية بمباشرة عمليات شراء المعدات والوسائل اللوجستية اللازمة من أجل التحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو إسبانيا وتحويلها إلى المغرب، لمساعدته في الحد من تدفق المهاجرين. ويكثف الاتحاد الأوروبي مساعداته للمغرب، باعتباره أحد الشركاء الرئيسيين له، وأشارت اللجنة الأوروبية أنه على "المغرب والاتحاد الأوروبي العمل معا على رفع التحديات المطروحة عليهما في الوقت الراهن، وأنه باستطاعتكما محاربة شبكات الهجرة، وإنقاذ الأرواح ومساعدة الأشخاص المحتاجين".

وبلغت المغرب إلى أن مقاومته لهذه الظاهرة لا يعني أنه شرطي مرور لأوروبا على الحدود الجنوبية، بل يؤكد أن احتواء الهجرة الغير شرعية لا تنجح إلا بجهود دولية مشتركة. وشدد مدير الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية المغربية خالد الزروالي، على أن حماية سنا كذلك لأننا لم تكن داعمين للهدية الخامسة وهو ما تسبب في تعرض الاتحاد لمؤامرة من طرف أحد الأحزاب السياسية والسعيد بوتفليقة، فقاما باستبدالي بشخص آخر دون وجه حق لأنني وقعت ضد العهدة الخامسة".

وشكّل الحوار في الجزائر بؤرة اهتمام الطبقة السياسية وعامة الشعب، موالاة ومعارضة، في عهد عبدالعزيز بوتفليقة وبعد استقالته، ليتم طرح عدد من التصورات التي من الممكن أن تجلس فيها الأطراف المختلفة، على مادة واحدة.

وتعود النجاعة المغربية في التعاطي مع ملف المهاجرين غير النظاميين، إلى وجهة سياسة الهجرة التي أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس عام 2013، والتي مكنت من حماية المهاجرين أيضا بالاستراتيجية ذات البعد الإنساني التي اعتمدها المغرب لمقاربة هذا الملف، والتي تتسم في نفس الوقت بالشمولية.

بدوره لفت صبري الحو، الخبير في القانون الدولي والهجرة، إلى أن سياسة

بعدم إرسال النفط إلى سوريا. وقال ريتشارد لاروزا المدير العام لشركة "استرال شيب" المشغلة للناقلة، إنه يفترض أن تبحر السفينة "خلال اليومين المقبلين"، والتحضيرات لمغادرتها لا زالت متواصلة. وأعلن لوكالة فرانس برس "يقومون بتغيير الطاقم"، مؤكدا أنه من المقرر وصول بحارة هنود وأوكرانيين للانضمام للطاقم، الأحد. وأوضح أن السفينة "بحاجة كذلك إلى التزود بالوقود". وقال مصدر مطلع على الملف لصحيفة "جيبالنار كرونيكل" إن التحضيرات جارية للسماح للسفينة بالإبحار لكن "من غير المرجح" أن تتمكن من المغادرة قبل الأحد.

تمسك العسكر بحكومة بدوي يعيق لجنة الحوار في الجزائر

غموض موقف لجنة الحوار إزاء الأحزاب المؤيدة لنظام بوتفليقة



حالة الاستقطاب تتفاقم بين الشارع والسلطة الجزائرية

بالجزائر، حيث ذهب بعض أعضاء اللجنة إلى رفض الأحزاب المعنية والقبول بالحضور الفردي للأعضاء، فإن بوادر الإقصاء بدأت مع التصريح بإزاحة 3 أحزاب مجهرية كانت توالي بوتفليقة، وهي حزب الكرامة للمحامي محمد بن حمو، والعدل والبيان للناشطة البرلمانية نعيمة صالح، والحزب الوطني الجمهوري للوزير السابق بلقاسم صالح.

واستغرب متابعون معالم سياسة الكيل بمكيالين المنتهجة من طرف لجنة الحوار، ففيما تجرت على الإعلان عن إقصاء أحزاب صغيرة من الحوار، لا يزال موقفها مبهما تجاه أحزاب التحالف الرئاسي المؤيد لبوتفليقة، (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الشعبية الجزائرية وتجمع أمل الجزائر)، رغم تواجدها قاداتها الأربعة، جمال ولد عباس، أحمد أويحيى، عمارة بن بونس وعمار غول، رهن الحبس المؤقت في الحراش، لاسيما وأن الحزبين الأولين هددتا بنيل النشاط البرلماني في حال إقصائهما من الحوار.

وذكر صلاح الدين دواجي "هؤلاء معروفون بامتداداتهم التي تحصل العداة لمشروع الحوار، كيف يريدون إقصاء الآخر، لقد تم تغليطهم بأن الاتحاد الطلابي الحركي للمنظمات الطلابية المتورطة مع النظام السابق، لكننا كطلبة منتمين لهذه المنظمة لسنا كذلك لأننا لم تكن داعمين للهدية الخامسة وهو ما تسبب في تعرض الاتحاد لمؤامرة من طرف أحد الأحزاب السياسية والسعيد بوتفليقة، فقاما باستبدالي بشخص آخر دون وجه حق لأنني وقعت ضد العهدة الخامسة".

وشكّل الحوار في الجزائر بؤرة اهتمام الطبقة السياسية وعامة الشعب، موالاة ومعارضة، في عهد عبدالعزيز بوتفليقة وبعد استقالته، ليتم طرح عدد من التصورات التي من الممكن أن تجلس فيها الأطراف المختلفة، على مادة واحدة.

شكوك حول مغادرة ناقلة النفط الإيرانية جبل طارق

إلى سوريا في خرق للحظر الأوروبي المفروض على هذا البلد، وهو ما نفته إيران مرارا.

وأعلنت سلطات المنطقة الصغيرة الواقعة في الطرف الجنوبي من إسبانيا الخميس أن المحكمة العليا قررت رفع الحجز عن السفينة بعد الحصول على تعهد خطي من طهران بعدم تسليم حمولتها إلى سوريا. وقال في تصريح نقله موقع تابع لشبكة التلفزيون الرسمي إن "وجهة الناقلة لم تكن سوريا (...) وحتى إن كانت تلك وجهتها، فإن المسألة لا تعني أحدا". وبعد قليل على هذه التصريحات،

الاستجابة لمطالب التهدة المرفوعة، رغم أن رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، وعد بتنفيذها في أول لقاء له مع منسق لجنة الحوار والوساطة. ودفع موقف الجيش، عضوين من اللجنة إلى الاستقالة، وإلى إثارة شكوك حول عدم الانسجام في هرم السلطة حول المخارج السياسية للأزمة، كما تفاقمت حالة الاستقطاب بين الشارع والسلطة، لاسيما بعد تحول الجنرال قايد صالح نفسه، ولجنة الحوار، إلى خصمين أساسيين للحراك الشعبي الذي عبر في احتجاجاته الأخيرة، عن رفض أي حوار أو انتخابات في ظل الظروف والشروط المفروضة من طرف السلطة، واعتبار قايد صالح وكريم بونس، من وجوه النظام السابق المطالب بالرحيل والتخفي.

ورغم محاولة بعض الأحزاب والجمعيات والتنظيمات ركوب موجة تسديد المشهد بالانخراط في الحوار المفتوح، إلا أن العودة التدريجية لزم الحراك الشعبي في الأسابيع الأخيرة، يوحي بأن أزرع نظام بوتفليقة تلعب أوراها الأخيرة بغية التموثق، قبل أي مصير للاندثار مع احتمال العودة القوية للحراك الشعبي بالموازاة مع الدخول الاجتماعي.

ورغم ذلك أدان الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر صلاح الدين دواجي، المقرب من الإسلاميين، "سلوك الطلبة الذين قاموا باقتحام مقر لجنة الحوار والوساطة، واتهمهم بممارسة العنف اللفظي والبدني، والانسحاق وراء الدعوات المغرضة التي تحمل العداة لمبادرات الحوار وجميع الحلول المقترحة لإنهاء أزمة الانسداد السياسي".

وإذ يلف الغموض موقف المتحاورين في ما يخص مسألة مشاركة أحزاب السلطة من عدمها، بسبب ضلوعها في المازق السياسي الذي تخبطت فيه البلاد منذ سبعة أشهر، وعمها للحلول الدستورية والخامسة لبوتفليقة التي فجرت الوضع

ومقتلين عن الحراك الاحتجاجي، بغية تحديد آليات لإجراء انتخابات رئاسية بعد استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في 2 أبريل.

وتعكف لجنة الحوار والوساطة على تنصيب هيئات ثانوية على رأسها لجنة الحكماء والعقلاء، إلا أن المقاطعة والتجاهل الذي يلف دعاوتها، يقاومان التساؤل حول مصير وحظوظ اللجنة في قيادة البلاد إلى حوار سياسي ووساطة حقيقية بين أطراف الصراع، ولا يستبعد أن يكون مصيرها كمصير مساع سابقة قادها كل من الدبلوماسيين السابقين لخضر إبراهيمي ورمطان لعامرة، قبل أن ينسحبا تحت ضغط الحراك الشعبي.

صمود حكومة بدوي، المستند إلى نفوذ قيادة الجيش، وطرحها لمفاتيح حساسة وقرارات وازنة لا تدخل في صلاحيات حكومات تصريف الأعمال، يعطي الانطباع بأن الحكومة باقية إلى أجل غير مسمى رغم الإجماع على رحيلها

وإذ لم يستبعد عضو اللجنة عمار بلحيمر، تخفي الحكومة في القريب العاجل، من أجل السماح بحلقة الانسداد القائم، إلا أن صمود حكومة نورالدين بدوي، المستند إلى نفوذ قيادة الجيش، وطرحها لمفاتيح حساسة وقرارات وازنة لا تدخل في صلاحيات حكومات تصريف الأعمال، يعطي الانطباع بأن الحكومة باقية إلى أجل غير مسمى رغم الإجماع على رحيلها.

وكان قائد أركان الجيش قايد صالح، قد أكد في مداخلة له، على ضرورة تمسك الجيش بالحلول الدستورية والاحتفاظ بالمؤسسات الحالية، وعدم

شكوك حول مغادرة ناقلة النفط الإيرانية جبل طارق

إلى سوريا في خرق للحظر الأوروبي المفروض على هذا البلد، وهو ما نفته إيران مرارا. وأتهم وزير العدل الأمريكي في المذكرة الناقلة بالضلوع في مخطط للوصول بطريقة غير قانونية إلى النظام المالي الأمريكي بهدف دعم شحنات غير شرعية من إيران إلى سوريا يرسلها الحرس الثوري الإيراني. ولم يعرف ما إذا كانت واشنطن طلبت من سلطات جبل طارق تنفيذ مذكرة مصادرة السفينة بينما تقوم إيران بتغيير علمها واسمها وإرسال طاقم جديد لتبحر مجددا. واعترضت سلطات جبل طارق السفينة التي تحمل 2.1 مليون برميل من النفط الإيراني واحتجزتها في الرابع من يوليو للاشتباه بنقل حمولتها

وحتى ظهر السبت لم يصدر أي رد فعل عن المملكة المتحدة أو جبل طارق على المذكرة الأميركية. ولكن أي أمر باحتجاز السفينة يجب أن يصدر عن محكمة جبل طارق العليا. وإلى حدود كتابة هذا الخبر لم يحدث ذلك والناقلة لا تزال حرة في الإبحار.

وأكدت وزارة العدل الأميركية في بيان الجمعة أن ناقلة النفط تستخدم في تجارة "غير مشروعة" باتجاه

عرقل العشرات من الطلاب في الجزائر السبت اجتماعا لهيئة الحوار التي كلفتها السلطة المساعدة في إخراج البلاد من الأزمة، وذلك تنديدا بقيام نقابة طلابية يتهمونها بتأييد السلطة بتمثيلهم، ما يجعل الغموض يحيط بمصير الحوار الوطني، في وقت تزيد فيه الدعوات الراضية للحوار من الشكوك في قدرته على قيادة البلاد إلى وساطة حقيقية تنهي الأزمة السياسية في البلاد.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - يسير عمل لجنة الحوار والوساطة في الجزائر، إلى التحلل التدريجي وفقدان المصداقية لدى الرأي العام، في ظل تذبذب مواقفها وتصاعد الرفض الشعبي لها خلال الأسابيع الأخيرة، الأمر الذي يثني بفشل حظوظها وغموض مصيرها، كما فشلت المساعي السابقة للدبلوماسيين السابقين لخضر إبراهيمي ورمطان لعامرة، ما اضطرهما للانسحاب تحت ضغط الحراك الشعبي.

واقترح طلب جامعيون جلسة الحوار المنتظمة بالعاصمة بين لجنة الحوار والوساطة، وبين تنظيمات جامعية، للتعبير عن رفضهم الحديث باسمهم أو الزعم بتمثيلهم أمام السلطة، وجد هؤلاء رفضهم لأي حوار سياسي أو مشروع انتخابي، تنظمه المؤسسات الحالية أو تحاول عبه إعادة إنتاج النظام بوجوه وآليات جديدة.

واعتبر الطلبة المحتجون عمل لجنة الحوار "مخالف لشرعية الحراك" حسبما رددوا، متهمين أعضاء اللجنة ورئيسها كريم بونس بـ"خيانة إرادة الشعب وإدارة الظاهر للهيئة السلمية التي خرج من أجلها الجزائريون منذ 22 من فبراير الماضي".

وعكس موقف الطلبة تجاه لجنة كريم بونس، الرفض السائد في الشارع الجزائري لمحاولات الانتفاخ على مطالب الحراك الشعبي، حيث عبرت المسيرات الأسبوعية الأخيرة عن الرفض المطلق للمساعي المبذولة من أجل ما بات يعرف بالعودة إلى "المسار الانتخابي"، والذهاب لانتخابات رئاسية في أقرب الأجال، بالنيات لم تحظ بثقة الفاعلين في الحراك الشعبي، لاسيما حكومة تصريف الأعمال.

ووجد منسق اللجنة كريم بونس، نفسه مرجحا أمام الطلبة الذين اقتحموا صالة الاجتماع، خاصة في ما تعلق بالضمانات المتصلة بنفوذ المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال أحمد قايد صالح، في توجيه المشهد السياسي، ومصير حكومة نورالدين بدوي، المتمسك بها من طرف سلطة الأمر الواقع، رغم الإجماع على ضرورة رحيلها.

وتشكلت هيئة الحوار الوطني في يوليو والقي على عاتقها التشاور مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني